

أثر الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)-

The Impact Of Economic Performance And Institutional Quality On Attracting Foreign Direct Investment To Activate Economic diversification In Algeria -Standard Analytical Study (2000-2019) -

مزيان سعيد

أستاذ محاضر ب / مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية/جامعة سوق اهراس
said.meziane@univ-soukahras.dz

حليمي حكيمة¹

أستاذة محاضرة أ / مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية / جامعة سوق اهراس
hakima.halimi@univ-soukahras.dz

قُدّم للنشر في: 27.02.2021 / قُبِلَ للنشر في: 29.04.2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتحديد مدى تأثير المناخ الاستثماري تحليليا وقياسيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال بعض مؤشرات تقييم المناخ والمتمثلة في مؤشرات الأداء الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي من جهة، ومؤشرات الجودة المؤسسية الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى، وذلك بغرض الكشف عن نقاط الضعف التي يَتميّز بها المناخ الاستثماري، وبالتالي تأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي خاصة في ظل اعتبار هذا الأخير من أبرز الخيارات المتاحة لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى معنوية بعض مؤشرات الأداء الداخلي كمعدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم والانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعدم معنوية بقية المتغيرات الخاصة بالأداء الاقتصادي الخارجي والجودة المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر-الأداء الاقتصادي-الجودة المؤسسية-المناخ الاستثماري
تصنيف JEL: F21، O55، C22.

Abstract:

The study aims to highlight the importance of foreign direct investments in improving economic diversification opportunities in Algeria, and to determine the extent of the analytical and analogical impact of the investment climate on investment flows. FDI, by using economic performance indicators, both internal and external, on the one hand, and indicators of economic and political institutional

¹المؤلف المراسل: حليمي حكيمة، halimihakima82@gmail.com

quality on the other hand, in order to expose the weaknesses that characterize the investment climate, and their impact on the attraction of FDI, in particular in the light of the latter one of the most important options available to activate economic diversification in Algeria. The study revealed the importance of some internal performance indicators, such as the rate of economic growth, the rate of inflation and public expenditure as a percentage of GDP, and the insignificance of the rest of the variables related to economic performance external and institutional quality.

Keywords: Foreign direct investment - economic performance - institutional quality - investment climate.

Jel Classification Codes : F21, O55, C22.

مقدمة:

أصبحت عديد الدول الريعية في وضع اقتصادي جديد أفرزته الأزمة البترولية العالمية الأخيرة التي بدأت نهاية سنة 2014، حيث كان لاعتمادها المفرط على المداخل البترولية في التنمية انعكاسات سلبية على مسار هذه الأخيرة بعد الانحيار المتواصل لأسعار البترول الذي يمثل المصدر الوحيد للمداخيل. فتوجهت الجزائر كغيرها من الاقتصاديات الريعية نحو تحويل السياسة الاقتصادية لمزيد من الترشيد وضبط للإنفاق الحكومي، وإعادة الاهتمام بالقطاعات المنتجة لتفعيل حقيقي للتنوع الاقتصادي، والبحث عن بدائل تمويلية. وفي ظلّ عدم كفاية الموارد المحلية من جهة، وعجز الدولة في تعبئتها بألية القرض السندي مثلا من جهة أخرى، أصبح التوجه للتمويل الخارجي حتمية للاقتصاد الجزائري.

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال ميزة تفضيلية عن بقية المصادر التمويلية الخارجية التي يمكن أن تتاح لأي دولة في حالة عدم كفاية مواردها المحلية وتحقق ما يعرف بفجوة الادخار، على غرار القروض من مؤسسات التمويل الدولية وما عاشته الجزائر من أزمة المديونية وتبعاتها.

مشكلة الدراسة: رغم أهمية الاستثمار الأجنبي للجزائر، إلا أنّ استقطاب الاستثمارات ليس بالأمر السهل، إذ يتطلب بيئة ملائمة من خلال العمل على تحسين المناخ العام للاستثمار، والذي يتم تقييمه من قبل المستثمر الأجنبي بناء على جملة من المؤشرات الكمية منها والنوعية. حيث تعكس الأولى الأداء الاقتصادي، بينما تعكس الثانية الجودة المؤسسية السياسية منها والاقتصادية.

وبناء على ما تقدّم تبلور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر؟ وهل يمكن أن يساهم

تحسين المناخ العام للاستثمار في تعزيز فرص التنوع الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تبنى الدراسة على الفرضيات التالية:

- تؤثر مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي على تدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر وخاصة ما تعلق منها بمعدل التضخم وسعر الصرف؛
- تؤثر مؤشرات الجودة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر وخاصة منها الاستقرار السياسي؛
- يمكن تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير مناخ ملائم للاستثمار جاذب له وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة.

أهداف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المناخ الاستثماري على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، من خلال بعض مؤشرات تقييم المناخ والمتمثلة في مؤشرات الأداء الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي من جهة، ومؤشرات الجودة المؤسسية من جهة أخرى، وذلك بغرض الكشف عن نقاط الضعف التي يتميز بها المناخ الاستثماري، وبالتالي تأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي خاصة في ظلّ اعتبار هذا الأخير من أبرز الخيارات المتاحة لتفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقديم الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، ومن ثمّ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره المنتظر في تحقيق التنوع الاقتصادي، كما يتم تقييم المناخ العام للاستثمار عبر مؤشرات

الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية، وتحليل أثرها على جاذبية الاستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى استخدام المنهج القياسي من خلال استخدام النمذجة القياسية في تحديد أثر الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية على الاستثمارات الأجنبية للفترة (2000-2019).

1- مفاهيم أساسية حول المناخ الاستثماري ومؤشرات تقييمه:

1-1 مفهوم المناخ الاستثماري: يعرف المناخ الاستثماري لدولة ما بأنه "مجمّل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري"⁽¹⁾. كما يعرف أيضا على أنه: "مجمّل الأوضاع والظروف المكوّنة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"⁽²⁾.

فالمناخ الاستثماري إذا ممثّل البيئة العامة التي تحيط بأداء المشروع الاستثماري وما تشمله من متغيّرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية وبيئية... إلخ، حيث يمكن أن تعطي تلك المتغيّرات مناخا ملائما للاستثمار وفرص أفضل لنجاح المشروع الاستثماري، أو قد تؤثر سلبا ليس فقط على نجاح واستمرارية الاستثمارات وإنما أيضا على القرارات المتعلقة بالاستثمار في دولة ما أو في قطاع ما.

2-1 محدّدات المناخ الاستثماري: بناء على المفاهيم سالفة الذكر، يتّضح أنّ المناخ الاستثماري يشمل جملة من المحدّدات يمكن حصرها فيما يلي:

1-2-1 المحدّدات الاقتصادية: وتشمل:

أ- السياسات الاقتصادية الكلية: وهنا نعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، فكّلما كانت هذه السياسات مرنة وواضحة، وتتميز بالكفاءة والفاعلية وتتواءم مع المتغيّرات الاقتصادية، كلّما كانت جاذبة للاستثمار والعكس.

1 السياسة المالية: عندما تحتفظ السياسة المالية بأدواتها المختلفة بمعدل معين من عجز الموازنة العامة بحيث لا يؤدي إلى تضخم مرتفع أو إلى انكماش وكساد كبير، كلما كان جاذبا للاستثمار، بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال.

2 السياسة النقدية: إذا كانت السياسة النقدية توسعية ستكون جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغيّر في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتنسم بالاستقرار.⁽³⁾

3 السياسة التجارية: وخاصة ما يتعلّق بسياسة التجارة الخارجية، حيث تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون مخففة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزالة أو تخفيف القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعرفة جمركية مرنة ومنخفضة وشفافة، قليلة الإجراءات وسهولة التنفيذ بعيدة عن التعليقات البيروقراطية.⁽⁴⁾

ب درجة الانفتاح على العالم الخارجي: يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجّه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أنّ المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنّه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود.⁽⁵⁾

ج حجم السوق: يعتبر حجم السوق من المتغيّرات الهامة جدا والمؤثّرة في جذب الاستثمار الأجنبي، فضيق السوق المحلية الناجم عادة عن انخفاض القدرة الشرائية لدى غالبية السكان بسبب التفاوت الكبير في توزيع الدخل وانخفاض معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد له تأثير سلبي على الاستثمار، كما أنّ ارتفاع معدل نمو الدخل يزيد من النشاط الاستثماري ويحفّز المستثمرين والعكس صحيح، وحجم السوق لا يقاس فقط بعدد المستهلكين بل بحجم الدخل الوطني وبكيفية توزيع هذا الدخل على أفراد المجتمع، فكّلما ارتفعت العدالة في توزيع الدخل الوطني وارتفع متوسط دخل الفرد في المجتمع كلما انخفضت درجة أخطار الاضطرابات الاجتماعية، بالإضافة إلى تمتع الدولة بسهولة الوصول إلى الأسواق الخارجية الناجمة عن القرب الجغرافي والاتفاقيات، التي تعتبر من العوامل الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي.⁽⁶⁾

2-2-1 المحدّدات السياسية:

ونعني به استقرار الأوضاع الأمنية بمعنى توفر الأمن والطمأنينة، إذ يؤثر المناخ السياسي السائد في البلد على مدى الثقة التي يوليها قطاع الأعمال، فالمستثمر الأجنبي لا يغامر بأمواله في بلد يعرف ثورات وانقلابات عسكرية أو

عمليات إرهابية، ويصبح الأمر مكلفاً عند التغيرات المتتالية للحكومية، حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحه الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات، ويمكن حصر الاستقرار السياسي في الفترة الزمنية، التي تقضيها الحكومات في مناصبها.⁽⁷⁾

3-2-1 المحددات القانونية: تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافر وإعفاءات جرمية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية، مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافر التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافر إلى ضياع الموارد الوطنية، والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها، بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية والفساد الإداري، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق وفي الوقت المناسب، هذا كله من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.⁽⁸⁾

3-2-1 المحددات الإدارية: يعدّ النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية تجذب الاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية توفر أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الروتين والزمن للحصول على تراخيص لإنشاء وإقامة مشروع الاستثمار، وأيضاً القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.⁽⁹⁾

3-1 تقييم جاذبية المناخ الاستثماري للاستثمار الأجنبي المباشر:

1-3-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وعادة ما يكون الاستثمار طويل الأجل، ويعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى، ويكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها في البلد الأجنبي أي معناها الإقامة، وأياً كان هذا المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة".⁽¹⁰⁾ كما يعرف بأنه: "توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم"⁽¹¹⁾.

كما عرّفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار)".⁽¹²⁾ كما يعرف أيضاً بأنه: "أحد أنواع الاستثمارات الدولية التي يمكن فيها أن يكتسب كيان مقيم في اقتصاد معين، مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر"⁽¹³⁾.

فهو يمثل انتقالاً لرؤوس الأموال الأجنبية من دولة ما (دولة المستثمر الأجنبي) إلى دولة أخرى مضيفة، ومستقبلة لاستثمار حقيقي طويل الأجل، ينتج فيه سيطرة جزئية أو كلية للمستثمر الأجنبي على مقومات المشروع الإدارية منها والفنية، فيصاحب تحويل الأموال انتقال المعدات والآلات والخبرات والمعارف إلى الدولة المستقبلة، لتصبح العلاقة طويلة المدى بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة. وهو بذلك يختلف عن مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يسمّى بالاستثمار في المحافظ المالية، باستثمار الأجانب في الأوراق المالية المصدرة من طرف دولة أخرى.

وعادة ما يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في عدّة أشكال أبرزها: الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية، الاستثمار المشترك، الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، الاستثمار في المناطق الحرة (الصناعية أو التجارية) ومشروعات أو عمليات التجميع.

1-3-1 مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري: يتوقف قرار المستثمر الأجنبي للاستثمار في أي دولة أخرى على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري فيها، وبذلك فهو يحتاج بشكل دائم إلى نتائج عملية تقييم المناخ العام للاستثمار في مختلف الدول، حيث يمكن قياس مدى جاذبية المناخ الاستثماري من خلال العديد من المؤشرات الكمية منها والنوعية، والتي يمكن ذكر أبرزها والمتمثلة في: **أ-المؤشرات الكمية (مؤشرات الأداء الاقتصادي):** وتتمثل في مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد القابلة للقياس، والتي تعكس عديد الخصائص التي يميّز بها اقتصاد دولة ما، حيث يمكن من خلالها اكتشاف نقاط الضعف، ومن ثمّ استنتاج عراقيل انشاء المشاريع الاستثمارية، باعتبارها تعبر عن الأداء الاقتصادي الداخلي منه والخارجي في الدولة.

وتعتبر المؤشرات الكمية التي حدّتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات⁽¹⁴⁾ من أهم هذه المؤشرات، حيث حرصت المؤسسة على متابعة وتحديث ونشر أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الخاصة بالدول العربية بالاعتماد على البيانات

الصادرة عن الجهات الرسمية في الدول المعنية، فقد تم انتقاء عدد من أهم المؤشرات المعبرة عن الوضع الاقتصادي العربي، ورصد تطورها خلال العقد الأول من القرن الحالي، ومحاولة استشراف آفاقها المستقبلية، حيث تم رصد مجموعتين من المؤشرات الأولى تعني بمؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي وتشمل: الناتج المحلي الإجمالي، نموه وانعكاسه على الفرد، ارتباطه بعدد السكان ومعدلات التضخم وسعر الصرف والموازنة العامة، والثانية تشمل مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي وتتضمن: أداء الحسابات الجارية والموازن التجارية للسلع والخدمات والمديونية الخارجية والاحتياطيات الدولية والعلاقات المترابطة بين تلك المؤشرات.

ب-المؤشرات النوعية (منها مؤشرات الجودة المؤسسية): يعرف المناخ المؤسسي بأنه " أنظمة القوانين الرسمية، التنظيمات، الإجراءات، الاتفاقيات غير الرسمية والمعايير التي توسع وتضيغ وتقيّد النشاط السوسيو اقتصادي والسلوك. (15) كما يقصد به أيضا المؤسسات ذات النوعية الجيدة والفعالة التي تمثّل حجر الزاوية في تحقيق التنمية على المدى الطويل قياسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ أثبتت دراسة لصندوق النقد الدولي أنّ اختلاف مداخل الأفراد حول العالم ترتبط بشكل وثيق باختلاف نوعية المؤسسات (16).

إذ يعتمد في تقييم المناخ الاستثماري بالإضافة على المتغيرات الكمية سالفة الذكر على مجموعة من المؤشرات النوعية الدولية التي تحتم بمختلف الإصلاحات الاقتصادية والمالية والسياسية، وبالتالي فهي تعرف بمؤشرات الجودة المؤسسية الاقتصادية منها مثل (الحرية الاقتصادية، التنافسية الاقتصادية، بيئة أداء الأعمال، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ومؤشر جاهزية البنية الرقمية...) والسياسية مثل (مؤشر الحوكمة العالمي)، وهو ما يسمح بالكشف عن نقاط القوة والضعف في المناخ الاستثماري، إذ تهدف هذه المؤشرات عموما لتقييم المناخ العام للاستثمار في دولة ما مما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرار الأمثل نحو التوجه لها من عدمه.

ويمكن حصر أبرز المؤشرات النوعية والمعبرة عن الجودة المؤسسية في الجدول التالي:

جدول 1. المؤشرات النوعية لتقييم المناخ الاستثماري

المؤشر	الجهة التي تصدره
مؤشر الحرية الاقتصادية: يقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية ويستند في تكوينه إلى العديد من المتغيرات. يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام، أقصاها حرية مرتفعة جدًا [80-100] وأدناها حرية منعدمة [0-49.9].	Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal عام 1995 http://www.heritage.org
مؤشر التنافسية العالمي: يقيس المؤشر قدرة الاقتصادات العالمية على الإستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادية، يتكون من 11 مؤشر فرعي مندرجة وفق ثلاث مجموعات أساسية	المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2007 http://www.weforum.org
مؤشر بيئة أداء الأعمال: يقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، يتكون من 10 مؤشرات فرعية.	يصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية http://www.worldbank.org
مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار: يوضح مدى توافر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم، ويقيس قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، يتكون من ثلاث مجموعات رئيسية تنفرج بدورها إلى 57 متغيرا.	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات منذ عام 2013 www.dhaman.org
مؤشر الشفافية: يهدف إلى تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد وإقرار مبدأ المحاسبة والمكاشفة وتحديد أساليب مراجعة البيانات المالية غير المسجلة لرصد الرشاوي والإنفاق غير المبرر.	منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995. www.transparency.org

البنك الدولي منذ 1996 http://info.worldbank.org/governance/wgi	مؤشر الحوكمة العالمي: يقيس المؤشر الجودة المؤسسية السياسية، يحتوي على ست مؤشرات فرعية هي: الصوت والمساءلة، غياب العنف والاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، سيادة القانون والسيطرة على الفساد
المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) http://www.weforum.org	مؤشر جاهزية البنية الرقمية: يهدف إلى تقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو وتنافسية الدول في التكنولوجيا، ويقاس مدى جاهزية أو ميل المجتمع للمساهمة في الاستفادة من الفرص المعروضة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

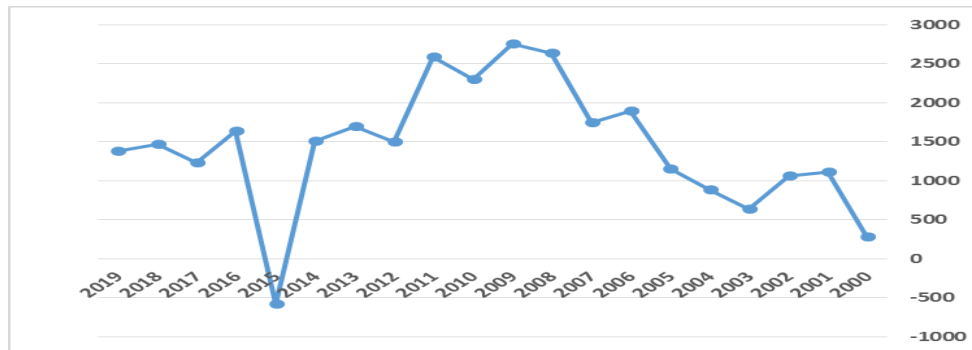
-حليمي ليلي، **واقع وأفاق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية تقويمية للقطاعات المنتجة-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي والاستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2019/2020. -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واأتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019.

2-تحليل أثر مؤشرات الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية على استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر:
يتم من خلال هذا المحور تسليط الضوء حول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومدى تأثر هذه التدفقات بالزيادة أو النقصان-بل وبالتدفق العكسي السالب أحيانا-بالمناخ العام للاستثمار في الجزائر، الذي يمكن تقييمه من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية لتوضيح وتحليل هذا الأثر.

1-2 واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأهميته في تفعيل التنويع الاقتصادي:

1-1-2 تطوّر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: مع بداية الطفرة النفطية سنة 2001 وتحسّن الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي شهد رصيد الاستثمارات المتدفقة نموا متواصلا خاصة بعد سنة 2003 حتى فاق 2.75 مليار دولار سنة 2009 وفقا لما يوضّحه الشكل أدناه، وهو ما يؤكّد على تحسّن المناخ الاستثماري في الجزائر مقارنة بعقد التسعينات من القرن الماضي، كما يبدو واضحا أثر الاستقرار الأمني والسياسي على المجال الاقتصادي واستقطاب المستثمر من الخارج. أمّا عن التذبذب الحاصل في تدفق رصيد الاستثمارات الأجنبية منذ 2010 فيمكن ارجاعه أساسا إلى حالة الانكماش التي سادت الاقتصاد العالمي خاصة دول الاتحاد الأوروبي وأزمة الديون السيادية كفرنسا واسبانيا - باعتبارها أكثر الدول المستثمرة في الجزائر - بالإضافة إلى انعكاس تدهور أسعار النفط على نمو الاستثمارات في مجال النفط والطاقة في سنتي 2014 و2015، وهو ما جعل التدفق عكسيا (584,528- مليون دولار) سنة 2015 بسبب خروج الاستثمارات الأجنبية التي تنشط أغلبها في قطاع المحروقات، ثم ارتفع حجم التدفق الاستثماري سنة 2018، لكن سرعان ما عاود التراجع سنة 2019 بسبب الحراك الشعبي في فيفري من تلك السنة وعدم وضوح الوضع السياسي الجديد في الجزائر في ظلّ ما حدث ويحدث لدول الربيع العربي.

شكل 1. تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2000-2019) مليون دولار



Source : <https://unctad.org/statistics> consulté le 01/02/2021

2-1-2 أهمية الاستثمار الأجنبي في تعزيز فرص التنوع الاقتصادي:

يقصد بالتنوع الاقتصادي عملية تنوع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية، كما يعني – التنوع الاقتصادي – عملية استغلال كافة موارد وطاقت الإنتاج المحلية، بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متعددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات⁽¹⁷⁾.

ويتوقف نجاح الجزائر في الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج على تنمية القطاعات المنتجة، وبالتالي تشجيع الاستثمار المنتج المحلي منه والأجنبي، حيث يلعب هذا الأخير دورا هاما في تعزيز فرص التنوع الاقتصادي من خلال المساهمة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وتغطية احتياجات السوق الداخلية والمساهمة في التصدير وتنوع مصادر الدخل من مختلف القطاعات إذا وجه نحو الزراعة، السياحة، الصناعة وغيرها، كما يمكن أن يساهم في توفير بيئة تحتية ملائمة للاستثمار عند استثماره في قطاع الأشغال والبنى التحتية والنقل والاتصالات وغيرها. فتوفير مناخ ملائم للاستثمار يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل الهدف الرئيس للتنوع الاقتصادي. لكن ذلك يبقى مرهونا بمدى ملائمة المناخ العام للاستثمار.

2-2 مؤشرات الأداء الاقتصادي وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-2-2 بالنسبة للأداء الاقتصادي الداخلي (التوازن الداخلي): اعتمدت الدراسة على المؤشرات التالية:

أ-معدل النمو الاقتصادي: يعكس النمو الاقتصادي تطور الناتج المحلي الإجمالي للدولة، حيث شهدت الجزائر تذبذبا في معدلات النمو التي ارتبطت كغيرها من مؤشرات الاقتصاد الكلي بالريوع النفطية وتقلبات أسعار البترول مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول 2. تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2019)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل %	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل %	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,7	3,2	2,2	1,4	0,8

Source: <https://unctad.org/statistics> www.ons.dz consulté le 01/02/2021

بناء على معطيات الجدول أعلاه يتضح أنّ أعلى معدل للنمو كان في سنة 2003، حيث تخطّى حاجز 7.2 % تزامنا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي من جهة، وارتفاع أسعار البترول من جهة أخرى. كما أنّ انخفاض معدلات النمو من 3.8 % سنة 2014 إلى 1.4 % سنة 2018، ثمّ على ما دون 1% سنة 2019 تحت تأثير الأزمة البترولية الأخيرة، ويؤثر ذلك سلبا على

دخول الاستثمارات الأجنبية، حيث يتخوف المستثمر في البلد ذي المستويات المتدنية من معدلات النمو لأنها تعكس مدى استقرار وتطور الناتج الداخلي الذي يعبر بدوره عن القيم المضافة المحققة من الاستثمارات الداخلية المحلية منها والأجنبية.

ب-معدل التضخم وسعر الصرف: يؤثر كلا المؤشرين على جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فعلى عكس بعض المؤشرات الكمية الأخرى فإن سعر الصرف الجزائري ميزة جاذبة للمستثمر الأجنبي، أين يلاحظ انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية (الدولار)، بل إنّه في ظلّ اتباع سياسة التعويم المدار، تتدخل السلطات النقدية في الدولة لتخفيض الدينار في كلّ مرة في أهداف معلنة مرتبطة بتشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يفضّل منطقيا دولا مضيئة بعملة وطنية ضعيفة. فوفقا للجدول أدناه، فإنّ هناك انخفاضا لقيمة الدينار من 1 دولار مساو ل 75.257 دج سنة 2000 إلى أكثر من 119.30 دج للدولار سنة 2019.

جدول 3. تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة (2000-2019)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	75,257	77,260	79,683	77,395	72,060	73,360	72,647	69,376
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	64,583	72,635	74,391	72,857	77,550	79,380	80,560	100,460
السنة	2016	2017	2018	2019				
المعدل	109,470	110,960	116,620	119,360				

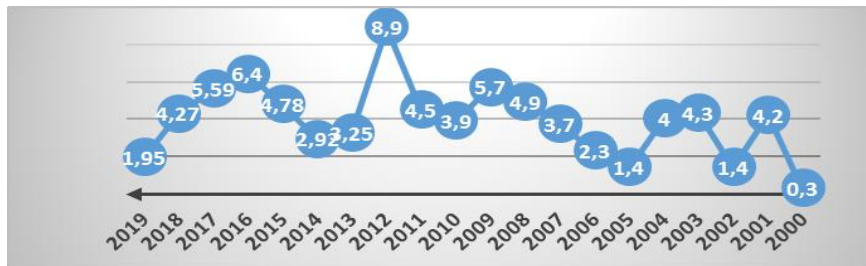
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الروابط أدناه، تاريخ الاطلاع: 2021/02/01

- الديوان الوطني للإحصاء : www.ons.dz

- وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr>

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم، فقد شهدت سنة 2012 أعلى معدل تضخم رافقه ارتفاعا قياسيا للمستوى العام للأسعار نتيجة الارتفاع القياسي للواردات حتى بلغ 8.9%، لكنّه شهد تراجعاً لسنوات لاحقة منذ سنة 2016 رغم اعتماد الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي والاصدار النقدي دون مقابل، إلا أنّه بالمقابل كان هناك استمرارا لسياسة الدعم في الأسعار لشراء السلم الاجتماعي، وفرض قيود أكثر على الواردات.

شكل 2. تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الروابط أدناه، تاريخ الاطلاع: 2021/02/01

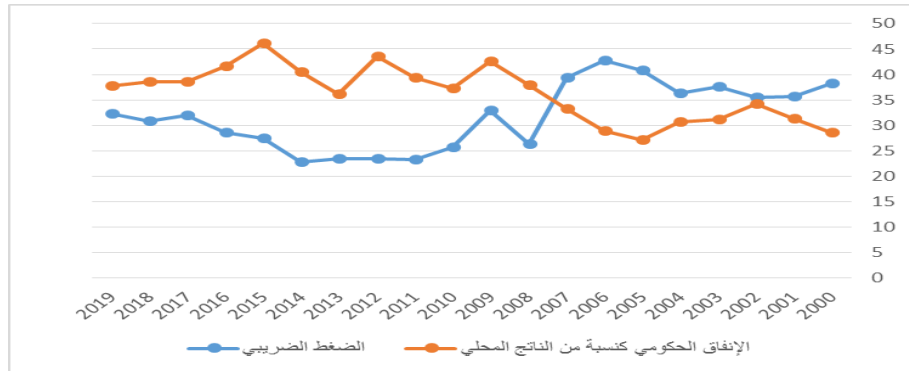
- الديوان الوطني للإحصاء : www.ons.dz

- وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr>

ج-الموازنة العامة: لمؤشر الموازنة العامة للدولة أهمية بالغة عند تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر، فالعجز الذي شهدته الموازنة العامة في الجزائر وإن كان مرده رياضيا لارتفاع قيمة الانفاق الحكومي على حساب الواردات، فله دلالات عديدة بالنسبة للمستثمر الأجنبي من منظور (الضغط الضريبي والانفاق الحكومي). فوفقا للشكل أدناه فإنّ ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي حيث تحطّى سنة 2015 نسبة 45 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ينعكس سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي بالنظر لترجمة ذلك الانفاق

بالتدخل الحكومي وبالتالي ضعف الحرية الاقتصادية، وتقليل فرص المنافسة أمام الشركات المحلية من القطاع العام، أو الاستثمار في منتجات وقطاعات تدعمها الدولة كالصحة والتعليم.... إلخ.

شكل 3. الضغط الضريبي ونسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي للفترة (2019-2000)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المواقع أدناه: تاريخ الاطلاع 2021/02/02

- الديوان الوطني للإحصاء : www.ons.dz

- : <https://unctad.org/statistics>

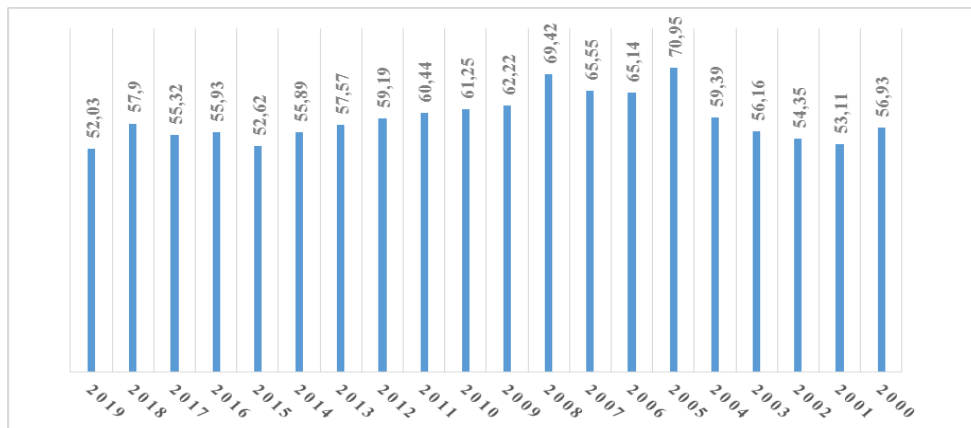
- وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr>

ورغم أهمية الضرائب للدولة باعتبارها من أبرز إيرادات الخزينة العامة، إلا أنّ ارتفاع نسب الضغط الضريبي لمستويات تتعدّى 30 % خاصة بعد الأزمة البترولية سنة 2014، ينعكس سلبا على المستثمر الأجنبي الذي يرى في ارتفاعه تحديدا بتآكل أرباحه المحتملة في الجزائر، ورغم جهود إعادة هيكلة النظام الجبائي والتحفيزات المقدمة في هذا الإطار، إلا أنّها لم تستطع جذب استثمارات أكثر بالنظر لعدم تنافسيتها في هذا المجال مقارنة بدول مجاورة كتونس والمغرب مثالا.

2-2-1 بالنسبة للأداء الاقتصادي الخارجي (التوازن الخارجي): اعتمدت الدراسة على المؤشرات التالية:

أ-الانفتاح التجاري: يلعب الانفتاح التجاري دورا هاما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأي دولة، وتشير نسب الجدول أدناه إلى تراوح نسبة الانفتاح التجاري (الصادرات+الواردات/ الناتج المحلي الإجمالي) 70.95 % كأعلى نسبة سنة 2005 و52.03 % سنة 2019، وهي تعبر عن انفتاح الجزائر على العالم الخارجي وحركية الميزان التجاري في شقي الصادرات والواردات لكن مع غلبة دائمة لهذه الأخيرة ولدت عجزا متواصلا في الميزان التجاري.

شكل 4. تطور نسبة الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة (2019-2000)

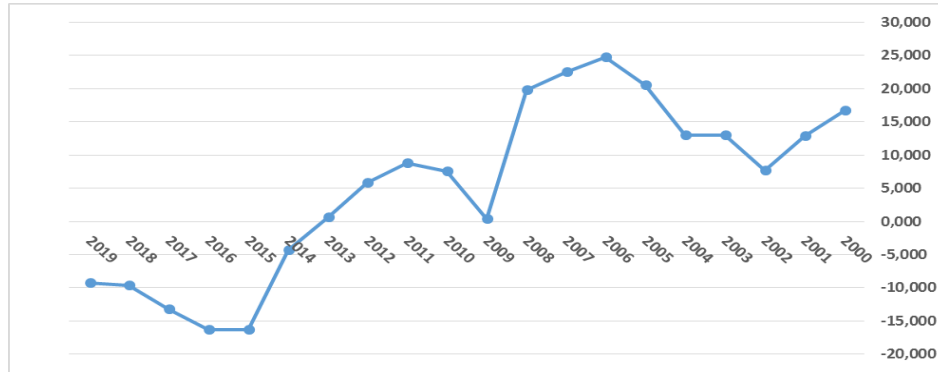


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الرابط أدناه، تاريخ الاطلاع: 2021/02/02

- الديوان الوطني للإحصاء : www.ons.dz

ب-ميزان المدفوعات: وفقا للجدول أدناه، فإن نسبة ميزان المدفوعات لأجمالي الناتج المحلي الإجمالي شهدت انخفاضا حادًا للسالب منذ سنة 2014 بسبب تداعيات الأزمة البترولية الأخيرة على ميزان المدفوعات، الذي يؤثر بدوره على القرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي باعتباره يعكس حركية رؤوس الأموال الدولية في الدولة، وهو ما اتضح سنة 2015 بخروج عكسي للاستثمارات الأجنبية وبالتالي التأثير على رصيد ميزان المدفوعات.

شكل 5. تطور ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2019-2000)



Source: <https://unctad.org/statistics> consulté le 01/02/2021

3-2 مؤشرات الجودة المؤسسية: (المناخ المؤسسي): بناء على ما سبق التطرق إليه بخصوص مؤشرات الجودة المؤسسية، سيتم من خلال هذه الدراسة تحليل أثر مؤشراتنا على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تحليليا وقياسيا باختيار مؤشر الحرية الاقتصادية ممثلا للجودة المؤسسية الاقتصادية ومؤشر الحوكمة العالمي ممثلا للحدود المؤسسية السياسية.

3-2-1 مؤشر الحرية الاقتصادية: احتلت الجزائر مراتب متأخرة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، وهو ما ينعكس سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها باعتباره يعكس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد والتضييق على القطاع الخاص لحساب القطاع العام، ولعل أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه هو تسجيل أفضل تنقيط وفقا للمؤشر سنة 2002، لكنها تراجعت طيلة السنوات السابقة وخاصة في السنوات الأخيرة لتسجل سنة 2018 تنقيط 44.7 ما يجعلها ضمن مجال الحرية المعتمدة.

جدول 4. تطور دليل الحرية الاقتصادية للفترة (2020-2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوزن	56.8	57.3	61.0	57.7	58.1	53.2	55.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الوزن	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الوزن	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.20	46.9

Source : Index of Economic Freedom <https://www.heritage.org/index>

وبالرجوع لأسباب انخفاض تنقيط مؤشر الحرية الاقتصادية لأدنى مستوى سنة 2018 يمكن التوضيح من خلال قراءة المؤشرات الفرعية وخاصة حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية، الفعالية الجبائية، الانفاق الحكومي: (18) أن أغلب المؤشرات أقل من 50 نقطة، وبالتالي فهي تمثل مجالات معدومة للحرية الاقتصادية تماما، ويؤثر جهود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه، وقد ساهم انفتاح الاقتصاد الجزائري على سياسة مالية توسعية للفترة (2001-2014) نتيجة الطفرة النفطية خلال تلك

السنوات بارتفاع الإنفاق التوسعي في زيادة التدخل الحكومي في مختلف المجالات الاستثمارية في ظل غياب أو تغييب للقطاع الخاص في المشاركة في تلك الاستثمارات، كما أثرت المادة 49/51 الخاصة بالاستثمار الأجنبي في تقييد حرية الاستثمار، أين لا يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك أي مشروع في الجزائر بأكثر من 49% من رأس ماله وفي كافة القطاعات سواء في الفنادق أو الصناعة أو غيرها، كما يساهم الفساد أيضا في الدفع بالمشاريع العمومية على حساب الاستثمارات الخاصة وإعطائها الأولوية في التمويل وغيرها؛

2-3-2 مؤشر الحوكمة العالمي: الذي يصدره البنك الدولي والذي يضم بدوره ست مؤشرات فرعية، تم اختيار ثلاث منها ضمن هذه الدراسة للتحليل وهي: (الاستقرار السياسي والأطر التنظيمية، والسيطرة على الفساد)، حيث تظهر الجودة السياسية في الجزائر وفقا للجدول التالي:

جدول 6. تطوّر بعض مؤشرات الحوكمة العالمي للجزائر في الفترة (2000-2019)

السنة	الاستقرار السياسي	مكافحة الفساد	الأطر التنظيمية
2000	-1,43	-0,94	-0,71
2002	-1,63	-0,88	-0,58
2003	-1,75	-0,69	-0,52
2004	-1,36	-0,68	-0,54
2005	-0,92	-0,48	-0,38
2006	-1,13	-0,52	-0,57
2007	-1,15	-0,56	-0,62
2008	-1,09	-0,59	-0,79
2009	-1,2	-0,58	-1,07
2010	-1,26	-0,52	-1,17
2011	-1,36	-0,54	-1,19
2012	-1,33	-0,5	-1,28
2013	-1,2	-0,47	-1,17
2014	-1,19	-0,6	-1,28
2015	-1,09	-0,65	-1,17
2016	-1,1	-0,68	-1,17
2017	-0,92	0,6	-1,2
2018	-0,83	0,63	-1,26
2019	-1	0,62	-1,3

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الرابط أدناه: تاريخ الاطلاع 2021/02/03

<http://info.worldbank.org/governance/wgi>

انطلاقاً من كون تنقيط المؤشرات الست للحوكمة العالمي يتم على سلم تقديرات من الأسوأ إلى الأفضل من (-2.5 إلى 2.5)، فإنّ الوضع العام للجزائر يعبر عن ضعف وهشاشة الجودة المؤسسية السياسية، وخاصة في المؤشرات الثلاث المختارة، فبالنسبة للاستقرار السياسي يؤثر تأثيراً سلبياً على تدفق الاستثمار الأجنبي الذي يتطلب إقامته استقراراً سياسياً وأمنياً كما أنه يوفر حماية وضماناً للمستثمر وحقوق ملكيته، وقد كان لسنوات العشرية السوداء الأثر الكبير على صورة الجزائر من حيث هذا الجانب، رغم اتخاذ الجزائر لبعض الإجراءات في هذا المجال على غرار إلغاء قانون الطوارئ وتوسيع المشاركة البرلمانية والتحسين في الحرية الصحافية... كما كان

للفساد المتفشى في قطاع الأعمال العام والخاص على حدّ سواء وخاصة في قطاع الطاقة الأثر الكبير على ضعف وهشاشة الجودة المؤسسية السياسية في الجزائر⁽¹⁹⁾، فلقد ارتبط مفهوم الفساد الاقتصادي في الفكر الاقتصادي برؤية الاقتصاد والدولة، حيث تنتج الربوع مجتمعا أكثر اتكالا وفسادا، فقد ساهمت الموارد المالية الهائلة للبترو في سنوات الطفرة النفطية في تزايد حجم الفساد الإداري والاقتصادي، تؤكد العديد من التقارير العالمية وخاصة منها مؤشر الشفافية الدولية (مؤشر مدركات الفساد) أين تحتل الجزائر مراتب متأخرة في الشفافية ما يجعلها ضمن مجموعة الدول الأكثر فسادا. أما من حيث الأطر التنظيمية، فجمود القوانين والتشريعات والتنظيمات خاصة ما هو مرتبط بالاستثمار له تأثير كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه. إذ يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي.

3- الدراسة القياسية:

يتم في هذا المحور تقدير نموذج قياسي من أجل تحديد أثر مؤشرات الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

1-3 التعريف بمتغيرات الدراسة: بناء على الاعتبارات النظرية للدراسة سيتم بناء نموذج خطي يحاول تفسير العلاقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية كمتغيرات مستقلة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع بالاعتماد على بيانات احصائية ممتدة من الفترة 2000-2019، ويمكن التعبير عن المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة بالصيغة التالية:

$$y1 = f(x1, x2, x3, x4, x5, x6, x7, x8, x9, x10, x11)$$

حيث:

المتغير الداخلي "Variable à expliquer" : يتمثل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له بـ $y1$

المتغيرات الخارجية "Variables explicatives" : تحدت النظرية الاقتصادية عن عدة محددات للمناخ الاستثماري تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اعتمدت الدراسة المتغيرات المفسرة التالية:

جدول 7. متغيرات الدراسة

الانفاق كنسبة من PIB	الضغط الضريبي	ميزان المدفوعات كنسبة من PIB	سعر الصرف	معدل التضخم	معدل النمو	المتغيرات
X6	X5	X4	X3	X2	x1	الرمز
	الأطر التنظيمية	مكافحة الفساد	الاستقرار السياسي	الحرية الاقتصادية	الانفتاح التجاري	المتغير
	X11	X10	X9	X8	X7	الرمز

المصدر: من إعداد الباحثين

2-3 استقرارية السلاسل الزمنية : (اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة للإستقرار Stationarity: The Unit Root) كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها. لقد تم استخدام اختبار ديكي-فولر المطور. يحتوي الجدول أدناه

على نتائج اختبار ديكي-فولر والذي يشير بوضوح بأنّ بعض المتغيرات هي غير مستقرة أي من الرتبة $I(0)$ وأنها أصبحت مستقرة أي من الرتبة $I(1)$ بعد اخذ الفرق الأول للمتغيرات.

جدول 8. اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF

المتغيرات	المستوى ADF	الفروق الأولى ADF	
Y1	-3.13 (0.11)	-3.48 (0.05)	I(1)
X1	-4.35 (0.009)	-4.31 (0.01)	I(1)
X2	-3.58 (0.04)	/	I(0)
X3	-2.22 (0.6)	-2.22 (0.6)	I(1)
X4	-4.11 (0.08)	-3.89 (0.05)	I(1)
X5	1.23 (0.14)	1.01 (0.02)	I(1)
X6	2.56 (0.01)	/	I(0)
X7	4.32 (0.00)	/	I(0)
X8	5.13 (0.21)	4.22 (0.02)	I(1)
X9	-5.14 (0.46)	-5.22 (0.04)	I(1)
X10	-2.36 (0.01)	/	I(0)
X11	-6.13 (0.03)	/	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

3-3 تقدير النموذج : بالاعتماد على بيانات المتغيرات سالفه الذكر خلال الفترة الممتدة 2000 إلى غاية 2019 وبلاستعانة

ببرنامج Eviews9 قمنا بتقدير النموذج السابق وكانت النتائج كالتالي:

$$Y1 = -263.89*DX1 + 284.69*X2 + 16.84*DX3 + 15.89*DX4 - 121.08*DX5 + 188.81*DX6 - 64.78*DX7 + 255.39*DX8 - 1794.01*DX9 + 819.*DX10 + 4354.*DX11$$

حيث ظهرت نتائج التقدير في وفقا للملحق (1) :

- قيمة $R^2 = 85\%$ هي قيمة مرتفعة تبين القدرة التفسيرية الكبيرة للنموذج حيث أنها تدل على أنّ المتغير التابع أي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مفسر بنسبة 85.85% تقريبا من طرف المتغيرات، أما مانسبته 14.15% مفسرة بالأخطاء العشوائية.

- اختبار ستودنت Test de Student: يلخص الجدول أسفله نتائج اختبار ستودنت للمعلومات المقدرة :

جدول 9. ملخص اختبار student

المتغيرات	المعالم	الاحتمال المحسوب	القرار
X1	-263.89	0.05	معنوي
X2	284.69	0.01	معنوي
X3	16.84	0.65	غير معنوي
X4	15.89	0.75	غير معنوي
X5	-121.08	0.14	غير معنوي
X6	188.81	0.05	معنوي
X7	-64.78	0.14	غير معنوي
X8	255.39	0.11	غير معنوي
X9	-1794.01	0.37	غير معنوي
X10	819.31	0.26	غير معنوي
X11	4354.32	0.19	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *EvIEWS9*

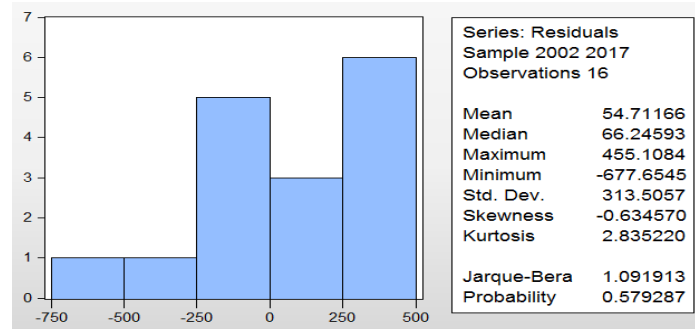
من الجدول أعلاه يتضح أن:

- ✓ القيمة الاحتمالية **p-value** للمتغيرة (x1) تقارب 0.00 وهي أقل تماما من 0.05 ومنه معدل النمو معنوي وهي نسبة جيدة تبين الأثر الكبير لمعدل النمو على تدفق الاستثمار الأجنبي، ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- ✓ القيمة الاحتمالية **p-value** للمتغيرة (x2) تقارب 0.00 وهي أقل تماما من 0.05 ومنه معدل التضخم معنوي وهي نسبة جيدة تبين الأثر الكبير لمعدل التضخم على تدفق الاستثمار الأجنبي.
- ✓ القيمة الاحتمالية **p-value** للمتغيرة (x6) مساوية لـ 0.05 ومنه الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي معنوي وهي نسبة جيدة تبين الأثر الكبير للإنفاق الحكومي على تدفق الاستثمار الأجنبي.
- ✓ يشير الجدول أعلاه إلى عدم معنوية بقية المتغيرات، وحيث يؤثر ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي ونسبته على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أصلا على النموذج ككل.
- **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:** يركز هذا الاختبار على مضاعف لاغرنج والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد لنموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p حيث كانت نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار ممثلة في الملحق (2). حيث يتضح أن $\text{prob.chi-square}(2) = 0.13$ وهي قيمة أكبر تماما من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- **توزيع البواقي:** يمكن حساب البواقي التقديرية للنموذج وفق العلاقة التالية:

$$y1 = y1 - \bar{y1}$$

وتظهر نتائج اختبار التوزيع الاحصائي لسلسلة البواقي في هذا الشكل:

شكل 6. نتائج اختبار (test de Jarque-Bera)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews9*

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاحصائية **Jarque-Bera** أكبر تماما من 0.05 فقد بلغت $p\text{-value}=0.57$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بتوزيع سلسلة البواقي توزيعا طبيعيا.

الخاتمة:

أبرزت الأزمة النفطية العالمية التي بدأت نهاية سنة 2014 وضعا اقتصاديا جديدا للكثير من الدول الريفية، حيث كان لاعتمادها المفرط على المداحيل البترولية في التنمية انعكاسات سلبية على مسار هذه الأخيرة بعد الانخيار المتواصل لأسعار البترول الذي يمثل المصدر الوحيد للمداخيل.

والجزائر كغيرها من الاقتصاديات الريفية كان لها ذات الوضع الاقتصادي، ما حوّل السياسة الاقتصادية نحو مزيد من الترشيد وضبط للإنفاق الحكومي وإعادة الاهتمام بالقطاعات المنتجة الكفيلة بالخروج من التبعية الريفية عبر برنامج شامل للتنويع الاقتصادي، إلا أنّ اعتماد فكرة التنويع الاقتصادي على تشجيع الاستثمار المنتج يصطدم بمجملّة من المعوّقات التي تجعل من المناخ الاستثماري في الجزائر غير ملائم وبالتالي غير مساعد لتفعيل التنويع الاقتصادي. إذ تميّز بحالة من العشوائية في الجذب والتوجه الاستثماري بسبب غياب رؤية واضحة ومتناسقة مع الأهداف الأساسية للنهوض بكافة القطاعات الإنتاجية وبمشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وقد أوضح تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سواء من حيث المؤشرات الكمية أو مؤشرات الجودة المؤسسية وجود العديد من المعوقات أمام إقامة الاستثمارات وخاصة المنتجة منها: على غرار جمود القوانين والتنظيمات الخاصة بالاستثمار، ضعف التحفيزات الجبائية المقامة وإشكالية تعريف المستثمر بما إن وجدت، انتشار الفساد المالي والإداري، حيث يعتبر الفساد الاقتصادي عموما عائقا بارزا ليس فقط للاستثمار، وإنما للتحوّل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تأثير العوامل السياسية والأطر القانونية والتنظيمية وغيرها التي ظهرت من خلال مؤشر الحوكمة العالمي. كما كشفت الدراسة القياسية على معنوية معدل التضخم ومعدل النمو والانفاق الحكومي ما يظهر أثر تلك المؤشرات على المناخ الاستثماري بالجزائر.

وبالنظر لاعتماد التنويع الاقتصادي على تشجيع الاستثمار المنتج في مختلف القطاعات من الصناعة والسياحة والزراعة يصبح من الضروري العمل على تحسين المناخ الاستثماري من خلال اتخاذ إجراءات وإصلاحات على مختلف المجالات القانونية والمؤسسية والتمويلية والجبائية وغيرها التي تمثّل بدورها توصيات لتفعيل وتحقيق التنويع الاقتصادي عبر تشجيع واستقطاب الاستثمار الأجنبي.

الهوامش:

- ¹: عبد الحميد زعباط، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، جامعة الجزائر 3، ص 53.
- ²: أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 34.
- ³: عامر عيساني، بوبكر سلال، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية خلال الفترة 2002-2012-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2016، ص 24.
- ⁴: عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2008/2007، ص 61.
- ⁵: فائز هليل سريج الصبيحي، "دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية -دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للفترة 1991-2010"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 15، العراق، 2016، ص 124.
- ⁶: سعيد يحي، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري، قسنطينة، 2007، ص 119.
- ⁷: شريف غباط، عبد المالك مهري، المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر -واقع وآفاق-، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر يومي 09-10/12/2014، جامعة 08 ماي 1954، قالمة، ص 6.
- ⁸: بابا عبد القادر، أجري خيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة يحي فارس، سبتمبر 2014، ص 18.
- ⁹: محمد سلمان جاسم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والظموح)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، العراق، 2017، ص 417.
- ¹⁰: خضير عباس أحمد الندوي، محمد غسان الشبوط، دور الاستثمار الأجنبي في تطور الاقتصاد التركي بعد عام 2002، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 39.
- ¹¹: قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 29.
- ¹²: UNCTAD(Word investment report 1999: foreign direct investment and the challenge of development), Geneva and New York, 1999, p 465.
- ¹³: IMF, Foreign Direct Investment Statistics: How Countries Measure FDI, Washington D.C, 2001, P23.
- ¹⁴: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000-2018، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر-ديسمبر)، الكويت، 2016، ص 5.
- ¹⁵: Edison Hali, qualité des institutions et resulta économiques, revue finances et développement, revue finances et développement, p35.
- ¹⁶: Leonardo Bacchetti, nada Kobeissi, Role of Governance and institutional environment in affecting Cross Border M end As, ALLIANCES And project financing: Evidence from Emerging Markets, Centre For Economic and International Studies, research Paper Series, Vol 7, ISSUE 6, No 156, p 07.
- ¹⁷: طبائبية سليمة، لرباع الهادي، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أبريل 2008، جامعة سطيف، ص 03.
- ¹⁸: حلبي حكيمة، يونس صبرينة، المناخ الاستثماري بالمناطق الحدودية وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر- المناخ الاستثماري بالمناطق الحدودية وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية -حالة الجزائر-، ملتقى دولي حول تنمية المناطق الحدودية واقع وآفاق، يومي 16/17 نوفمبر 2018، جامعة سوق اهراس.

¹⁹: سي جيلالي هاشمي، أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 6، العدد3، جانفي 2020، ص63.

المراجع:

الكتب:

1. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
2. خضير عباس أحمد الندوي، محمد غسان الشبوط، دور الاستثمار الأجنبي في تطور الاقتصاد التركي بعد عام 2002، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
3. عبد الحميد زعباط، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، جامعة الجزائر 3.
4. قاسم نابف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

المقالات العلمية:

1. بابا عبد القادر، أجري خيرة، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة يحي فارس، سبتمبر 2014.
2. سي جيلالي هاشمي، أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مجلد 6، العدد3، جانفي 2020.
3. عامر عيساني، بوبكر سلال، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية خلال الفترة 2002-2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2016.
4. فائز هليل سريخ الصبيحي، "دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية -دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة 1991-2010"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 15، العراق، 2016.
5. محمد سلمان جاسم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع والطموح)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، العراق، 2017.

لأطروحات:

1. سعيد يحي، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد منتوري، قسنطينة، 2007
2. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2007/2008.

الملفات:

1. حلبي حكيمة، يونس صبرينة، المناخ الاستثماري بالمناطق الحدودية وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية -حالة الجزائر-، ملتقى دولي حول تنمية المناطق الحدودية واقع وأفاق، يومي 16/17 نوفمبر 2018، جامعة سوق اهراس.
2. شريف غياط، عبد المالك مهري، المناخ الاستثماري في الجزائر وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر -واقع وأفاق-، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر يومي 09-10/12/2014، جامعة 08 ماي 1954، قالمة
3. طبائبة سليمة، لرباع الهادي، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أبريل 2008، جامعة سطيف.

النقارير:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2018-2000، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر-ديسمبر)، الكويت، 2016، ص 5.

باللغة الأجنبية:

UNCTAD(Word investment report 1999: **foreign direct investment and the challenge of development**), Geneva and New York, 1999, p 465.

:IMF, Foreign Direct Investment Statistics:**How Countries Measure FDI**, Washington D.C, 2001, P23.

:Edison Hali, qualité des institutions et résulta économiques, revue finances et développement, revue finances et développement,

¹⁹ :Leonardo Bacchetti, nada Kobeissi, Role of Governance and institutional environment in affecting Cross Border M end As, ALLIANCES And project financing: Evidence from Emerging Markets, Centre For Economic and International Studies, research Paper Series, Vol 7, ISSUE 6, No 156, p 07.

الملاحق:

Dependent Variable: Y1 Method: Least Squares Date: 02/26/21 Time: 14:20 Sample (adjusted): 2002 2017 Included observations: 16 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1	-263.8964	107.1107	-2.463772	0.0570
X2	284.6965	84.23069	3.379962	0.0197
DX3	16.84446	36.01089	0.467760	0.6596
DX4	15.89708	47.95191	0.331521	0.7537
DX5	-121.0827	70.48889	-1.717756	0.1465
DX6	188.8156	76.07863	2.481848	0.0557
DX7	-64.78416	37.46166	-1.729346	0.1443
DX8	255.3997	134.3446	1.901079	0.1157
DX9	-1794.018	1852.819	-0.968264	0.3774
DX10	819.3155	653.9769	1.252820	0.2657
DX11	4354.329	2895.897	1.503620	0.1930
R-squared	0.858576	Mean dependent var	1538.501	
Adjusted R-squared	0.575728	S.D. dependent var	847.0835	
S.E. of regression	551.7574	Akaike info criterion	15.67594	
Sum squared resid	1522181	Schwarz criterion	15.20710	
Log likelihood	-114.4075	Hannan-Quinn criter.	15.70314	
Durbin-Watson stat	1.313330			

الملحق 2. نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
F-statistic	3.399717	Prob. F(2,3)	0.1694	
Obs*R-squared	11.10176	Prob. Chi-Square(2)	0.1326	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 02/26/21 Time: 14:48				
Sample: 2002 2017				
Included observations: 16				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1	102.6127	91.63890	1.119750	0.3444
X2	15.348000	67.63812	0.226914	0.8351
DX3	-1.788528	29.46399	-0.060702	0.9554
DX4	-30.02257	41.39992	-0.725184	0.5208
DX5	41.66378	62.62919	0.788561	0.4879
DX6	-21.44954	60.90846	-0.352160	0.7480
DX7	19.88713	28.16728	0.698936	0.5349
DX8	-75.06209	104.0123	-0.721858	0.5226
DX9	1270.994	1546.908	0.821635	0.4715
DX10	451.5450	532.4477	0.848055	0.4597
DX11	-2185.415	2232.940	-0.978717	0.3999
RESID(-1)	-0.054613	0.618204	-0.088341	0.9352
RESID(-2)	1.924984	0.775430	2.482474	0.0891
R-squared	0.683915	Mean dependent var	54.71166	
Adjusted R-squared	-0.580427	S.D. dependent var	313.5057	
S.E. of regression	394.1238	Akaike info criterion	14.74223	
Sum squared resid	456000.7	Schwarz criterion	15.36996	
Log likelihood	-104.9378	Hannan-Quinn criter.	14.77438	
Durbin-Watson stat	1.077833			

المصدر: من إعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews